

صوتنا للكويت



شددوا من خلال ندوة «كويت المستقبل» على ضرورة تجاوز المرحلة الحالية

الدقباسي: واقعنا لن يتغير إلا بإرادة تستكمل الحراك الشعبي

كتب عبدالله الرملي

شدد النائب السابق علي الدقباسي على أن واقع الكويت الذي شهدته خلال المرحلة الماضية لن يتغير إلا إذا كانت هناك إرادة شعبية تستكمل مسيرة الحراك الشعبي التي حركت المياه الراكدة ودفعتنا إلى المسار الجديد الذي نعيشه الآن، مشيراً إلى أن هناك ارتفاعاً كبيراً في مؤشرات الفساد، فالفساد والقبضة ليسوا في مجلس الأمة فقط وإنما في معظم مؤسسات الدولة. وأكد الدقباسي في الندوة التي أقيمت أول من أمس وجمعت مع النائب السابق محمد الخليفة وحملت عنوان «الكويت المستقبل» أهمية أن تكون هناك إرادة شعبية تطلب فرض سياسات وقوانين تعبر بنا إلى مستقبل مزهر والدفع بعناصر وطنية من خلال صناديق الاقتراع تكون قادرة على التصدي للفساد.

وقال الدقباسي إن هذه الأيام هي أيام الشورى وإن أي حديث عن المستقبل هو حديث عن الأمل، إلا أن الحديث عن المستقبل لا يمكن أن يتجاوز استخلاص العبر من الماضي وإلا يكون بلا قيمة، فالأهم صاحبة التاريخ تستخلص العبر من تاريخها. واستذكر الدقباسي بكل خير الرجال العملاقة الذين صاغوا الدستور وضمنوا من خلاله حقوق الإنسان واستقرار الدولة والحريات والديموقراطية، مشيراً إلى أن معظم مؤسسات الدولة انشقت في فترة الإزدهار في الستينيات والسبعينيات. وأضاف أننا حاضراً اليوم فلا حاجة لأن يجرى أحد باتنه مضطرب، وأنه خلال خمس سنوات متتالية تعاقبت خلالها حكومات ومجالس وعاشت الكويت حالة من عدم الاستقرار، ورغم هذا كله ما زلنا «مكاثك راوح»، صحيح أن هناك عواطف وريغبة في الإصلاح وشعارات رائدة، لكن واقعياً لا يوجد إنجاز يذكر. وأشار الدقباسي إلى أن هناك ارتفاعاً كبيراً في مؤشرات الفساد، فالفساد والقبضة ليس في مجلس الأمة فقط وإنما في معظم مؤسسات الدولة، ولا أدل على ذلك من الحكم الكبير لقضايا المواطنين لدى المحكمة الإدارية للتظلم من الظلم الواقع عليهم وآخر عهدنا بذلك قضية تعيينات محامي الفتوى والتشريع. وبين أن البلاد لم تشهد من قبل خروج الناس

الخليفة: وغي الناخب الكويتي سيوصل نواباً حريصين على مصلحة الكويت



جانب من الحضور

الفضل: التحالفات وتبادل الأصوات جريمة في حق الكويت

أبل: بلادنا تعاني من أزمة في الأخلاق

كتب زيد خلف

أكد مرشح الدائرة الثالثة الكاتب الصحفي نبيل الفضل ترشحه للانتخابات الحالية جاء بعد الشعور بالخطر الذي يهدد الكويت والذي يأتي من الخارج ويعتبر فساداً في الداخل دون أن يكون هناك اتحاد من المواطنين في مواجهة هذا الخطر كما هو معهود منهم وهو ما يثير الريبة ويدفع إلى الشك بأن هذا الخطر بمشاركة أشخاص من الداخل. وأضاف الفضل خلال مشاركته في الندوة التي نظمتها كتلة الاختيار في ديوانية الخزييم في منطقة الخالدية بمشاركة مرشح الدائرة الثالثة الدكتور خليل أبل، أن الدول التي لها سجل في احترام حقوق الإنسان والمحافظة على هبة القانون والقضاء هي الدول المستقرة التي يتمتع فيها الفرد بالحرية والأمان، مبيداً تخوفه من تفشي ثقافة الدولة الرأبلة لدى الشباب لأن هذه الثقافة في زواياها خطيرة جداً وتؤدي إلى محاولة «حلب» الدولة لتحقيق أكبر قدر من الاستفادة المادية وهو ما يظهر في المجتمع من خلال غياب الرغبة في العمل والانتاج لدى الشباب بالإضافة إلى التحايل على القانون من أجل الحصول على الراتب دون الالتزام بالعمل. وقال الفضل إن المعارضة بمعناها السياسي الحقيقي غير موجودة في البلاد لأن المعارضة تقوم على نظام الأحزاب وهو غير موجود في الكويت، وقال: «في جميع مواد الدستور لا توجد كلمة معارضة أبداً وهو ما يعني أن



المرشح نبيل الفضل



المرشح د. خليل أبل

المعارضة كلمة دخيلة على دستور الكويت». وأشار الفضل إلى أن تحديد نتائج الانتخابات يعتمد وبشكل كلي على الأغلبية الصامتة التي ترفض المشاركة في الانتخابات والتي تبلغ نسبتها 30 في المئة على أقل تقدير، الأمر الذي يدفع إلى المطالبة بإصدار تشريع يجعل المشاركة في الانتخابات واجباً يعاقب عليه القانون بدلاً من أن يكون اختيارياً من أجل أن يشارك جميع أبناء الكويت في تحديد ممثلهم في المجلس، مشدداً على ضرورة إقرار قانون استقلال القضاء الذي عانى في الفترة الأخيرة من الخلل الإداري والبطء في تنفيذ الأحكام ما يقتضي إقرار هذا القانون الذي سيؤكد استقلال وهيبة القضاء الذي يعتبر خطأ أحمر لا يجوز الاقترب منه أو التشكيك فيه، وقال: «سأقدم اقتراحاً بتعديل قوانين الدوائر الخمس من خلال توزيع الأصوات بالتساوي بين الدوائر والاعتماد على القرعة في تقسيم الناخبين عبر الأبرف الأبجدية عن طريق الكمبيوتر وهو ما سيزيل العديد من المشاكل مثل الانتخابات الفرعية والتكتلات القبلية والطائفية والفتوية». واعتبر الفضل أن التحالفات وتبادل الأصوات التي يعلن عنها النواب خلال الانتخابات تعبر جريمة بحق الدولة يجب أن يجرمها القانون لأنها أكثر تأثيراً من شراء



محمد الخليفة



علي الدقباسي

نجدت الإرادة الشعبية في تحريك المياه الراكدة وعلينا أن نستكمل هذه الإرادة ونزينها في صناديق الاقتراع. وحذر الدقباسي من خطورة اليأس وتدني نسبة التصويت في الانتخابات كما كانت الحال في انتخابات مجلس 2009 مقارنة بنسبة تصويت مجلس 2008، معرباً عن قلقه من هذا الأمر «فجذب الإقبال الكثيف على التصويت ليس من أجل أحد وإنما من أجل الكويت، ويجب أن تكون هناك إرادة شعبية تطلب فرض سياسات وقوانين تعبر بنا إلى مستقبل مزهر». وأضاف في مجلس 2006 عندما طرح موضوع الدوائر الخمس كان تسعة وتسعين في المئة منه مع نظام الخمس، وأنا من ضمنهم كنت أريدها خمس لأنها ستكسر الدوائر لكنني أصريت على رأيي لأن الدوائر الخمس الحالية لا تحقق العدالة، وهذا الكلام قلته وموتق، مؤكداً إن أي قانون لن يخرج لنا نواب مهتمون بمصالح الوطن وليس مصالحهم الشخصية، داعياً إلى التصويت للبلد الذي يستحق أفضل ما لدينا، ونحن لا نتحدث تتسباً، فإذا رايتم القدرة والكفاءة في شخصي فاطلب منكم الدعم وإذا رايتم من هو أفضل مني فامنحوه الثقة لأنه مكسب لأستري وبلدي.

ولفت إلى أن الانتخابات أرقام والديمقراطية نظام ليس لهياً، والفائز فيه من يملك الأغلبية، وأنتم من تصنع النتيجة عبر الصناديق، لذلك فالمسؤولية عليكم كبيرة، والجميع لديه القدرة على تقديم المواقف واستدعاء مواقف النواب السابقين بكل سهولة للحكم عليهم وعلى مواقفهم. وأكد الدقباسي أنه لا يوجد من يملك تقديم حلول سريعة وعاجلة لمشاكل الكويت فنحن نحتاج إلى إرادة شعبية ونشر بان البلد مقبل على خير، فلقد رأيت إصرار الشباب في الساحات والأمل في عيون الجميع، مضيفاً «مجلسنا فشل في التصدي لقضايا الفساد وبحث قضايا محل إجماع، لكن مؤكداً أن مستقبل الكويت أمانة وضعها سمو الأمير في رغبة الناخبين بعد قرار سموه بحل مجلس الأمة، وقال إن وعي الناخب سيأتي بأعضاء حريصين على مصلحة الكويت وغير ملوثين بالمناقصات وما شابه، ليخرج مجلساً قوياً، مشدداً على ضرورة أن يكون هناك في المقابل حكومة قوية، فالكويت تأخرت كثيراً رغم الوفرة النفطية التي لا تعرف أين تذهب، فالإمارات تنتج نفس الكمية من النفط تقريبا لكنها نرى ذلك في المشاريع والبنية التحتية والمستشفيات، فإين ذلك في الكويت؟». وأضاف الخليفة: لقد كانوا سائرين نحو تعليق الدستور، لكن أهل الكويت منعوا هؤلاء «الشرييين» من الوصول إلى أهدافهم مطالباً أن تكون هناك حكومة بنهج جديد ووزراء يطبقون القانون ولا يخافون، ونرفض أن يطبق القانون على «ناس وناس»، واستغرب اختيار ضباط الشرطة والجيش وفق مبدأ الواسطة فيما يجب أن يكون الاختيار حسب الكفاءة، معرباً عن قلقه في صحة اختيار المواطنين في الانتخابات المقبلة «لا سيما بعد رؤيتي لردود الفعل خلال زيارتي للديوانيات والتجمعات ومتابعتي لـ«تويتر»، ونحن نريد ديموقراطية يتفخر بها الجميع.

رؤية ناخب

راضي حبيب

لا لتكفير عمل المرأة السياسي

قال النبي الاكرم صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث: «الناس سواسية كأسنان المشط». فالشريعة المحمدية السمحة لم تطلق عنان حرية الرجل على حساب تقييد حرية المرأة والعكس صحيح، فأعطت كل ذي حق حقه بحسب طبيعته الوجودية. فتنزيل الفكرة الديموقراطية الرومانسية وهي ما أعني به (مزاولة المرأة للعمل السياسي في مجلس الأمة الكويتي) على أرض الواقع ظاهرة صحية.

والعمل السياسي للمرأة جائز ولكن بشرطها وشروطها فلا بد من أهلية المرأة وأجهزتها من جميع الجوانب اللازمة لدخولها في هذا المعترك السياسي. وأما بالنسبة لاختلاف الآراء والفتاوى حول مشروعية عمل المرأة السياسي فجاه، بحسب اختلاف لحاظ أهل العلم وأدلة كل رأي على حدة فمنهم من يذهب إلى الجواز ومنهم من يذهب إلى عدمه. صحيح أن المرأة خلقت ربحانة وليست كهرماناً وكما ورد في الحديث: «رفقا بالقوارير»، وقوله تعالى: «وقرن في بيوتكن ولا تخرجن أنفسكم من البيوت والأسرى ولكن مع هذا الحكم الهائل من التصوص فهي لا تعني في منطوقها ولا في مفهومها أنها أداة قطعياً للدلالة في النهي والتحرير عن مزاولة المرأة للعمل السياسي. والأمر الآخر لكونها إمرأة إرشادية وليست مولوية بمعنى أن الأفضل لها تكون عاملة في إطار حضانة أسرته وهذا لا يعني



لدليل مانعاً لمزاوتها العمل السياسي. وعليه: فإذا كانت المرأة منقاداً لشروط الشريعة ومتقيدة بالضوابط الأخلاقية كمقدماتها لوجودها ومشاركتها الفعلية في المحافل السياسية العامة وغيرها فلا اشكال ولا غبار ولا تريب في ذلك عليها. ولاشك أن تسجيل انتصارات المرأة الكويتية في البرلمان الكويتي تحقق بجداتها الدينية والأخلاقية والاجتماعية والسياسية ولم يأت ذلك اعتباطاً أو جزافاً.

وأؤكد أن المرأة عنصر عاطفي أكثر مما هو عقلي، فالتأثير العاطفي غالب على التأثير العقلي لديها ولكن برأيي أن تواجد مثل هذا العنصر مهم جداً في تسيير الأمور كونها النصف الآخر لعملية الحياة البشرية ككل. والله حكمة في خلقه حيث خلق الرجل غالباً بعقله على عاطفته كونه منعكساً عن صفة الجلال، وخلق المرأة غالباً بعاطفتها على عقليها كونها منعكسة عن صفة الجمال وبما أن (الجلال قاهر منقبض والجمال شاكر منبسط) فمتى اتحدت الصفتان حصل الكمال الوجودي. ومع الأسف هناك من يسعى حثيثاً وراء انعكاس المرأة في الساحة الانتخابية من خلال بعض الفتاوى التكفيرية المأجورة وصودر مثل هذه الفتاوى دون التورع والاجتهاد في غاية الخطورة حيث تنص على تكفير المرأة المرشحة حتى يتم استبعادها عن مزاولة العمل السياسي في برلمان مجلس الأمة. وقد توهم من خلط الأوراق ببعضها حين استند على الرواية القائلة (لعمركم حكت أمرهم إمرأة) فهذا دليل لا ينطق لأن المرأة في عملها السياسي هذا لم تستقل بولايتها بإصدار أحكام سلطانية. والصحيح أن المرأة بمنظور الشرع والعقل أنها عنصر فعال في بناء المجتمعات البشرية وعلى أقل التقادير نقول أن الشرع لم يحرم عليها العمل السياسي صريحاً، وكما قال تعالى في محكم كتابه الكريم (ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض ولكن الله ذو فضل على العالمين). فوجود المرأة إلى جانب الرجل في المجال السياسي أو موقع مجلس الأمة يجعل العقل يتدافع بالعاطفة والعكس حتى يتم تنقيح وإزالة المعوقات التي تكون في طريق الالتقاء والاتحاد بين العقل والعاطفة وبذلك يتم الوصول إلى نتيجة وسطية لخدمة المجتمع وكما ورد في الحديث «خير الأمر أوسطها».



عدد من الحضور في ديوان الخزييم

خطة حقيقة واضحة المعالم مترافقة مع طريقة التنفيذ والمتابعة بل كانت مجرد دراسة مبدئية فقط وغير خاضعة لجدول زمني أو معايير التنفيذ، وقال: «البيست لدينا رؤية مستقبلية واضحة والسلطة التشريعية عاجزة عن التشريع وفاقدة لأدوات التشريع»، وتابع مستأنفاً: «كم سؤال خرج من المجلس إلى الحكومة يهدف جمع المعلومات والاحاطة بالجوانب القانونية لموضع ما من أجل التشريع، بل كل الأسئلة التي توجهت إلى الحكومة هي من أجل الرقابة وهذا الدور لا يكفي أبداً». وأضاف أبل أن الخلافات الحاصلة في البلاد دفعت المسؤولين إلى نسبان المواطنين والاندفاع في اتجاهات مختلفة وراء الصراعات السياسية.

الأصوات والانتخابات الفرعية فما معنى أن يصوت أكثر من ألفي ناخب لمرشح لجزر أن مرشحهم يريد ذلك، من جانبه قال د. خليل أبل أن المشكلة الكبيرة التي يعاني منها المجتمع في الوقت الحالي هي مشكلة الأخلاق التي لم تعد موجودة كما عهدناها في السابق وعلى أعلى المستويات في البلاد فقد الخطاب أساسيات الأخلاق والاحترام بين نواب المجلس، الأمر الذي ظهر جلياً في اللغة المتدنية التي استخدمها النواب بين بعضهم بعضاً والتي وصلت إلى التشابك بالأيادي، الأمر الذي يتطلب وقفة جادة من أجل التمسك بالأخلاق وعدم تفشي هذه اللغة في المجتمع ككل. وأضاف أبل: إن الخطة التنموية التي اقترتها الدولة لم تكن